QADAYA 21-6-2012 6/20/12 10:39 PM Page 1

مملكة البحرين ودعم واحتضان الريادة والإبداع

الجامعة الدولية للعلوم المالية والمصرفية الإسلامية أملا

بقلم:

د.أسعد حمود السعدون *

في مراجعة تقويمية لمسار مشروع الجامعة الدولية للعلوم المالية والمصرفية الاسلامية ناقش عدد من المهتمين بالشأن المالي والمصرفي الاسلامي موقع الجامعة من تطورمسيرة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية والنجاحات التي حققتها عبر نصف قرن والتحديات العديدة التي تواجهها ومتطلبات تطويرها ومستلزمات تعظيم تنافسيتها وتواصل امتدادها الافقي والعمودي باعتبارها اول منتج حضاري عربي اسلامي يقدمه العرب والمسلمون إلى العالم بعد انقطاع عن الابداع والابتكار منذ سقوط بغداد على يد هولاكو عام ١٢٥٨م حتى العصر الراهن، وقد اجمع الحضورعلى ان التحديات التي تواجه المصرفية الاسلامية تتطلب استحداث مؤسسة اكاديمية متخصصة تعليمية بحثية تتصدى لها باتجاهين الاول تأهيل موارد بشرية متخصصة بالعلوم المالية والمصرفية الاسلامية والثاني البحث والدراسة العلمية المعمقة في اسس وتطورات وبيئة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية وهندستها المالية وعلاقاتها التشابكية بالاقتصاد الاسلامي والتطورات العلمية والتقنية المالية والمصرفية المعاصرة.

وفي هذا الإطار تم استعراض البرامج التعليمية المالية والمصرفية الاسلامية التي يقدمها بعض الجامعات والمعاهد الاوروبية ولاسيما بعد الازمة المالية العالمية، بغية جذب الدارسين العرب والمسلمين من جانب وتوجيه مدخلات ونتاجات المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بما يخدم اقتصادات البلدان الاوروبية وضمان تفوقها المالي والمصرفي من جانب آخر، وعلى الرغم مما هو متاح لتلك الجامعات والمعاهد من امكانات وموارد مادية ومالية واكاديمية عالية، فإن ما تقدمه من برامج اكاديمية لا يغوص في جوهر المصرفية الاسلامية النابعة من الاقتصاد الاسلامي ولا يقود إلى النهوض بالمؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية الا بشكل متواضع لان تلك البرامج تنطلق من القاعدة المصرفية التقليدية ولا تمنح المتعلم القدرة على الابداع والاسهام في صناعة ادوات مالية ومصرفية اسلامية خالصة، وانما في افضل الاحوال منحه مقدرة على الاسهام في تكييف الادوات المالية والمصرفية التقليدية لتتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية، وذلك ان كان مقبولا في المرحلة التأسيسية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية فانه لن يكون كافيا لمرحلة الانطلاق والسمو الذي ينبغي ان تشهده المصرفية الاسلامية في الحاضر والمستقبل. وعند مقارنة البرامج التي يقدمها مشروع الجامعة الدولية للعلوم المالية والمصرفية الاسلامية بمملكة البحرين، نلاحظ انها تتجاوز النقص والخلل في برامج التمويل الاسلامي في الجامعات والمعاهد الأوروبية وانها تنبثق من تكامل وتلاحم فعلي بين المتطلبات المهنية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية والضرورات الاكاديمية فمثلا برنامج ادارة المصارف الاسلامية يؤهل المتعلم لاستيعاب فلسفة المصارف الاسلامية وتطبيق ادواتها الفنية في مجالات الادارة المصرفية والتسويق والاستثمار والائتمان والتخطيط ونظم الاتصال والعلاقات العامة وادارة المخاطر وادارة العمليات المصرفية الدولية وادارة الجودة المصرفية الشاملة وصناعة المنتجات والمشتقات المصرفية والهندسة المالية وادارة عمليات التحول من المصارف التقليدية إلى اسلامية وغيرها ، فيما يؤهل برنامج ادارة المؤسسات المالية الاسلامية المتعلم للعمل في شركات التأمين الاسلامي، الاستثمار والتمويل الاسلامي، السوق المالية الاسلامية، التصنيف الائتماني الاسلامي، مؤسسات تحويل الاموال والصرافة، المؤسسات المساندة للمؤسسات المالية الاسلامية، شركات الخدمات المالية والاستشارية الاسلامية وغيرها. اما برنامج المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية فانه يزود المتعلم بالمعلومات والمهارات المحاسبية التي يتطلبها العمل المالي والمصرفي والاستثماري الاسلامي وفقا للمعايير والضوابط الشرعية والمحاسبية الاسلامية. ويستهدف برنامج العلوم العقارية تخريج موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة في الاعمال العقارية (استثمار، تطوير، تسويق، تثمين، ادارة، وساطة) برؤية وقاعدة تمويلية اسلامية، لتغطية الحاجة الماسة إلى هذا التخصص. ويؤهل برنامج نظم المعلومات الادارية الخريج لاستخدام تكنولوجيا ونظم المعلومات وممارستها وتطبيقها في المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية الاسلامية. اما برنامج الرقابة الشرعية فانه يؤهل الخريج للعمل كرقيب شرعي في المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية الاسلامية فضلا عن الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاسلامية، فيما يؤهل برنامج القانون الخريجين للعمل كمشاورين قانونين في المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارية الاسلامية علاوة على الترافع امام المحاكم في قضايا المال والمصارف والتجارة والاستثمار الاسلامي. وتهدف برامج الدراسات العليا التي تطرحها الجامعة بالتعاون مع جامعات عالمية رصينة، إلى منح الخريجين خبرات ومهارات متقدمة في المجالات النظرية والتطبيقية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، وتتميز الجامعة باحتوائها على مركز للبحوث والدراسات المالية والمصرفية والحقوقية الاسلامية، يهدف إلى ابتكار منتجات مالية واستثمارية جديدة وتحسين جودة المنتجات القائمة والبحث في التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية بما يمنحها القدرة على التجدد والنمو ويكسبها المزيد من التنافسية. ومن الناحية الاكاديمية تلتزم الجامعة بتحقيق الأهداف العلمية والتربوية والثقافية للتعليم في مملكة البحرين ووفقا لما عني به القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي واللوائح التنظيمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، وتسعى إلى تجاوز الاخفاقات والتحديات التي واجهت بعض مفاصل التعليم العالي الخاص، حيث انها جامعة متخصصة متكاملة في كلياتها وبرامجها، ترتبط بحاجة سوق العمل الوطنية والاقليمية والعالمية لتخصصاتها، وتهتم بالجودة وتسعى للحصول على الاعتمادية لبرامجها التعليمية وجذب الطلبة من مختلف دول العالم. وتتعاون مع تسع جامعات مشهود في رصانتها العلمية، فضلا عن توقيعها اتفاقيات تعاون مع مؤسسات مهنية تخصصية. كما تتميز الجامعة باعتدال اجورها ورسومها الدراسية وانها تقبل نسبة ١٠٪ من طلبتها مجانا. وتنسق اعمالها وبرامجها التعليمية مع المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية وتعمل وفق استراتيجية دقيقة لتحقيق تلك الاهداف. وحرصت الهيئة التأسيسية للجامعة على تهيئة ارقى الموارد البشرية الوطنية والعربية والاجنبية للنهوض برسالتها العلمية، وتوفير مستلزماتها المادية والاكاديمية، وبما ينسجم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي يعد إصلاح التعليم والتدريب احد أركانها الأساسية وتسترشد بالتوجهات والسياسات والرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠ وبالسياسات الرشيدة للحكومة في مجال دعم وتنشيط وجذب المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وتتناغم فلسفة الجامعة مع الاطر الفكرية التعليمية التحديثية التي يسعى إلى بلورتها مؤتمر مشروع التعليم الذي ينظمه مجلس التنمية الاقتصادية بشكل سنوي في إطار المبادرات الاستراتيجية التي تتبناها المملكة للارتقاء بالتعليم وتجويد مخرجاته، وصولا لتوفير قاعدة علمية رصينة للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في البحرين، ومركزا للتطوير والتأصيل الفكري والمهني.

وقد قدمت الهيئة التأسيسية مشروع الجامعة إلى وزارة التربية والتعليم في ٢٠٠٧/٨/١٧ مستمدة العزم من الرؤية الحافزة لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المفدى والتوجيهات السديدة لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان رئيس مجلس الوزراء الموقر، والسعي الدؤوب لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد ال خليفة ولي العهد الامين، في دعم واحتضان المبادرات الرائدة التي تؤسس لمستقبل ريادي زاهر لمملكتنا الحبيبة ومنذ ذلك التاريخ وهي تتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعليم العالي ومع لجان الفحص التي تم تشكيلها للترخيص للجامعات الخاصة وتسارع في توفير طلباتها، والتي أوصت بمنح الجامعة الترخيص منذ عدة سنوات، إلا ان المجلس ظل يؤجل ذلك بسبب او من دون سبب ويطلب المزيد من الضمانات والمستندات المكرر طلبها، ويقدم في كل مدة استمارات ونماذج جديدة، مافتئت الهيئة التأسيسية على توفيرها، بالرغم من التكاليف الباهظة في المال والوقت والجهد، حتى اصدر المجلس قراره غير المتوقع في جلسته السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٦/مايو /٢٠١٢ برفض الترخيص للجامعة الدولية للعلوم المالية والمصرفية الاسلامية، بالرغم من كونه مشروعا علميا رياديا وحاجة ماسة وطنيا واقليميا وعالميا في المرحلة الراهنة، وانه سيسهم في تحويل مملكتنا الحبيبة إلى مركز اكاديمي اقليمي عالمي جاذب للطلبة الراغبين في دراسة المصرفية الاسلامية.

وانطلاقا من إيماننا العميق بأن جلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة المفدى راعي الابداع وداعم التطوير وقائد مسيرة الاصلاح والنهوض والداعي إلى توسيع فرص الاستثمار الخاص التي تخدم حاضر ومستقبل البلاد الذي علمنا «أن النهضة التعليمية للمملكة ينبغي ان تقوم على محور الحفاظ على تراث البحرين الأصيل وتعميق شخصيتها العربية والإسلامية والتطلع إلى صناعة تعليم كفء ومنفتح وقادر على استيعاب متطلبات العصر» وان توجيهاته السامية كانت ولم تزل القاعدة الصلبة التي ارست مكانة البحرين المتميزة في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، نقدم إلى جلالته التماسا ومناشدة من رجال أثبتت الايام والظروف الصعبة صدق ولائهم ووفائهم وإخلاصهم للبلاد وقيادتها الرشيدة، بالامر لتوجيه وزارة التربية والتعليم بإعادة النظر بقرار مجلس التعليم العالي ودعم واحتضان مشروع الجامعة وإنصافه وفقا للنظم الاكاديمية للوزارة، وعدم السماح بتأخير أو تضييع فرصة علمية وطنية خالصة لوضع مملكتنا على خريطة المقاصد العلمية المتقدمة لتحقق على ارض الواقع سبقا وريادة اقليمية وعالمية. لجلالته نتطلع ، وبه نحتكم، هو خيارنا ومرجعنا جميعا وقراره ميزان العدل ان تعددت الاراء وتباينت التقديرات، والله يحفظه ويرعاه أملا للشعب بغدٍ زاهر آمن متقدم.

* اكاديمي وخبير اقتصادي.

عالم يتغير

فوزية رشيد

الجمعيات السياسية الوطنية: الواجب الوطني والدور المرحلي المطلوب

□ اليوم وبعد أن فشل المتطرفون والانقلابيون، في تحقيق أي هدف من الأهداف التي وضعوها لأنفسهم، من خلال الاستحواذ على السلطة، وتسببوا في الكوارث والجرائم السياسية والجنائية، وإحداث الانقسام والشرخ الكبير في الوحدة الوطنية، ها هم يعودون وبكل وقاحة لرفع ذات الشعارات المطلبية الخلافية، مستندين إلى الجدران الخارجية (أمريكا وبريطانيا) مع الإبقاء على لُحمة البطن التي أنتجت حراكيهم السياسي الطائفي المشوه والإرهابي وكل كوارثهما وهو البطن الإيراني بالطبع الذين هم خدم لصاحب البطن، حسب الحالة المعتقدية والولائية والمخطط الطائفي البغيض المنبثقين منه.

□ يعودون هذه المرة بصفاقة جديدة، ويجلبون معهم المستعمر لممارسة الضغوط الخارجية (الأمريكية والبريطانية) ويلعبون معهم لعبة الشطرنج في أجواء شيطانية ليصلوا معهم في الغرف المغلقة والمحادثات السرية إلى خطوة (كش ملك) التي يحلمون بها، فهؤلاء وهم أبناء الغدر والخديعة والخيانة يتوكأون بشكل لافت لا لبس فيه على التحركات الاستعمارية داخل بلدهم في فرض الضغوط والوصاية ثم يندبون بهم في خطاباتهم الهزلية بأنهم الشيطان الأكبر، وحيث لا يهمهم ولا يردعهم في ذلك شيء لا وطني ولا أخلاقي بعد أن انكشفوا أمام الشرفاء في هذا الوطن بالكامل، وفي ذات الوقت ينادون بالحوار غير المشروط، فيما دول الإسناد الاستعمارية تشترط على الدولة نيابة عنهم، ولا يخجلون بعدها أن ينادوا بنداءات المحبة، فيما يهددون في ذات الوقت باستمرار العنف والإرهاب، بل بالمزيد منهما ليبلغوا بهما معدل ١٠٠٪ بدل ٥٠٪ ويتغاضون بالطبع عن التهديدات الإيرانية باحتلال البحرين في ساعات، لأنها بالأصل متناغمة مع ولائهم لها وخيانتهم لوطنهم من أجلها ومن أجل أطماعها فهم أدواتها ولا ضير.

كل ذلك بات معروفا وغيره كثير، فما هو الدور الوطني المطلوب من أهل الفاتح ومن الجمعيات السياسية الوطنية في هذه المرحلة المصيرية الجديدة، التي بلغ فيها التدخل الأجنبي حدوده القصوى، لكي يملي الصفقات على الدولة، بما هو في مصلحة الانقلابيين وفي مصلحة الفتنة الطائفية والفوضى الهدامة على المدى البعيد وتسليم البحرين لعبث الحلف الغادر بين الاستعمار الغربي والاستعمار الإيراني؟

□ (أولى المهام) رفض الحوار في هذا التوقيت مع قيادات التأزيم والخيانة الوطنية، خاصة في ظل التهديد بتصعيد العنف والإرهاب والتطاول على المؤسسة العسكرية الوطنية ورموزها وقيادتها (قوة دفاع البحرين)، والتطاول على كل المؤسسات الوطنية الأخرى، ومحاولة تقويض الدولة عبر الدعم الأجنبي وضغوطه وتدخله في الشئون الداخلية في البحرين.

×(ثانية المهام) العاجلة هي رفض التدخل الأجنبي الاستعماري سواء الأمريكي أو البريطاني، ورفض الضغوط التي يمارسانها لتسييد أدواتهما أو الفئة الانقلابية المتطرفة والإرهابية على الحياة السياسية البحرينية باعتباره مخرجا من الأزمة وتحقيقا للإصلاح وهو الخداع بعينه.

هذا الشعب الذي ناضل طويلا من أجل حريته واستقلال بلده من الوصاية والحماية الأجنبيتين البريطانيتين، هو اليوم مرة أخرى أمام موجبات ذات النضال ضد المستعمر القديم (البريطاني) والجديد (الأمريكي) اللذين يأتي كل واحد منهما للتدخل في الشأن البحريني بشكل مباشر بحلة جديدة هي حلة الوساطة والصداقة والتحالف والشراكة، ليفسد في مجرى المشروع الإصلاحي لجلالة الملك باسم دعم الإصلاح، وليفسد في الديمقراطية البحرينية برسم ما يناسب أجندتهما في مسارها وتوجيهها إلى «الديمقراطية الفوضوية»، وليمكن تحت مسمى حرية التعبير الانقلابيين من اختراق كل المراكز الحساسة التي تسهل عليهم لاحقا إسقاط النظام، الذي هو هدفهم المرحلي في مسيرة المشروع الشرق أوسطي الجديد.

□ (ثالثة المهام) توحيد الصفوف بين كل الجمعيات السياسية الوطنية، وإدارة المعركة السياسية بصوت واحد وبنفَس واحد، والتصرف أمام المحافل الدولية والعربية وأمام الوفود الأمريكية والبريطانية وغيرهما بثقة من يمثل الغالبية الشعبية الوطنية، وأنه لا يعترف بقيادات ووجوه التأزيم والخيانة الوطنية، ولا بالحوار معهم أو تبييض صفحتهم السوداء، وهذا يستوجب وضع حد نهائي لمن لديه مصالح فردية أو فئوية خاصة في تلك الجمعيات، ووضع الوطن والدفاع عنه وعن هويته، فوق كل اعتبار وفوق كل خلاف أو اختلاف، لأن أهل الفاتح يفتقدون اليوم القيادة السياسية الشعبية القوية والموحدة والمعبرة عن حقيقة مصالحهم الوطنية، فان كانت هناك قيادات فهذا أوانها السريع.

×(رابعة المهام) أن تضع الجمعيات السياسية الوطنية أولويات دورها الوطني، فليس هذا هو الوقت عدا أي وقت للانقسام أو التشتت أو صناعة التذمر بين صفوف أهل الفاتح ضد النظام، بل أن تحدد هذه الجمعيات أسلوب وطريقة التعامل والوقوف مع الدولة في وجه الضغوط الأجنبية، التي تمارس ضد البحرين وليس النظام وحده، لأن نتائج تلك الضغوط، وتوجيه المسار السياسي في البحرين حسب المصالح الأجنبية والأجندة الانقلابية، ستنعكس في القريب العاجل على مصالح الشعب البحريني نفسه بكل فئاته، وخاصة مع فرض أجندة الانقلابيين سياسيا بحجة تطوير الإصلاح، وهو الكلام المأكول خيره تماما ودعوة الوطنيين والشرفاء إلى الجلوس معهم وذلك هو الفخ.

□ (خامسة المهام) أن تنبعث عن الجمعيات السياسية الوطنية لجنة متابعة مشتركة تواكب مستجدات الوضع الداخلي، وأن تصدر عنها خطابات قوية موحدة، فلا أحد من المفترض بينها يختلف على مواجهة التدخلات الأجنبية، أو كيفية رفض وجوه التأزيم والخيانة أو الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الإيرانية، أو توحيد الصف ضد المنابر التحريضية على العنف والإرهاب، أو كيفية العمل الموحد ضد من يريد اختطاف هوية البلاد وانتمائها وعمقها الاستراتيجي الخليجي، أو أهمية الوقوف مع الدولة في وجه الإرهابيين والمخربين، أو أهمية المساندة الشعبية في فضح وكشف خطاب العمالة والخيانة بعد دمجها في المطالب الإصلاحية والسياسية، وان كانت تلك همومها وتطلعات مشتركة فلماذا لا يتم البدء بها؟ إلى متى سيبقى أهل الفاتح من دون قيادة سياسية قوية ومتماسكة ومتفاعلة مع المخاطر والتهديدات تقوم بواجباتها الوطنية كما هو مفترض؟ أم أننا ننفخ في قربة مقطوعة ليولول بعدها المولولون بعد خراب مالطة؟

أفق

عبدالله خليفة

مناضلون بلا قواعد

تتشكل الجماعاتُ الديمقراطيةُ والماركسية فوق الحماسة واللغة الاستيرادية الفكرية القادمة من مناطق متطورة إلى مناطق أقل تطوراً. مثلما غذت توده اليسارَ البحريني في مرحلةٍ سابقة.

لقد تشكلت فوق مهمات التحرر الوطني المهمة والمطروحة بقوة لكن تعاليم لينين أمحتْ الفوارقَ بين مرحلةِ التحرر الوطني وبناء الاشتراكية.

لقد أجهضتْ عدةَ أسس جوهريةٍ لنمو التيارات الديمقراطية الحديثة، كالارتكازِ على القومية العربية كأداةٍ رئيسية للتحرر الوطني في المنطقة، وعدم تطوير الدين كما هو مُنتجٌ نضالي عقلاني، وألغتْ التحالفَ مع الفئاتِ الوسطى لتشكيل مجتمعٍ رأسمالي ديمقراطي تحديثي علماني المؤسسات السياسية، وتصعيد حضور الطبقات الشعبية في السياسة والتعليم والثقافة وعدم جرها لمغامراتٍ سياسية فوق قدراتها الاجتماعية والفكرية.

فما هو مركزي في هذه التيارات هو تصعيد مثقف محوري قيادي يكون على هيئةِ لينين وعبر الاعتمادِ على المقاطع الصغيرة المفتقدة للدراساتِ التي تتحولُ لمنشوراتٍ ملتهبة، وهو ما يؤسسُ ضحالةً في الوعي متجذرة، وتبسيطاً لظاهراتِ النضال، كذلك تتضاءل الديمقراطيةُ وتسودُ البيروقراطيةُ الحزبيةُ بدعوى السرية، لكونها لا تستطيع أن تشكلَ قيادات جماعية ولا هيئات ديمقراطية سواءً من خلال نسيجِها العامي الشمولي، أو من حيث اعتمادها على تنظيماتٍ غير علنيةٍ لا تستطيعُ القيامَ بهذه الأسس الديمقراطية، فيعتمدُ الأمينُ العامُ على نفسه أو على مجموعة صغيرة تفتقدُ على مرور السنين العلاقة بالجمهور وبالنظرية.

إرتكازُ الجماعات هذه على (اللينينية) يعبرُ عن الارتكاز على رأسماليةِ دولةٍ أُقيمتْ على أسس المغامرةِ والدكتاتورية والانتقائية النظرية، حيث يقومُ الحزبُ بالاعتماد على ذاتهِ من خلالِ شكلٍ تحريضي دائم لتأجيج الثورة، ويرتكزُ على تلك الأسس، فنموذجُ الأمينِ العام المؤسسِ الروسي سيكونُ متجذراً في الأمين العام المؤسس الوطني، ويجري استخدام التكتيكات نفسها التي ظهرتْ لإنتاجِ الثورة البلشفية هناك.

يمكن الانطلاق من البذور الوطنية المحلية من نضالِ وجماعات لتغلغل الحزب، وتُلغى الدراساتُ الموضوعيةُ للبناءاتِ الاجتماعية في كل دولة، حيث ينخرطُ الحزبُ فيما هو يومي نقدي تهييجي، وتُعلى الإرادة الذاتية بشكل نضالي حماسي خلاق حتى تتجاوز القوانين الموضوعية، حيث إن القوانين الموضوعية للتشكيلة الإقطاعية مرفوضة، ويجري دمجها بالتشكيلة الرأسمالية، لتُضربان معاً عبر تلك الإرادة العالية المضحية المتآكلة على مدى الزمان الصعب القادم.

جوهر اللينينية يعتمدُ على حرق المراحل لتغدو التحالفات غير مدروسةٍ على الأسس الموضوعية لصراع وتعاون الطبقات، فالاشتراكيةُ تصيرُ هدفاً غير مرئي، وما التحرر الوطني سوى واجهة له، ويمكن للجبهة القومية في اليمن الجنوبي أن تتحول بين كارثة وأخرى إلى حزبِ إشتراكي يخوضُ مغامرات رهيبة فاشلة.

لهذا وجدنا أن مُصدّر الفكرةِ حزب توده الإيراني هو بذاته لا يعرف إدارةَ النضال في بلده، ويؤدي لدكتاتوريتين مَلكية ثم طائفية قومية تضعنا جميعاً في المنطقةِ في مرحلة الخطر.

مثلما أن الحزب في العراق يعتمد التهييج المتنامي لسحق المَلكية والاستعمار مع غياب التحالفات بين الطبقة العاملة والبرجوازية وتصعيد الديمقراطية بشكل دائب وإصلاحي طويل، ثم نجدُ أنفسَنا في حروبِ ضارية متتالية حتى يغدو العراق خريطةً فسيفسائية ملتهبة أو محروقة.

المجموعاتُ المتعددةُ في هذه البلدان رغم تضاريس شعوبها المختلفة استعملت روشتةً طبيةً واحدة، المكتوب فيها تلك الخطوط العريضة للطبيب السوفيتي ذي الشهادة غير الدقيقة.

تغييبُ القومية والإسلام وظروف كل بلد، تعبيرٌ عن عدم أهميتها، فالإرادةُ الثوريةُ تغيرُ الخرائط، ويُحضر اسم البروليتاريا ليختصر كلَّ الظروف، وتندفع الحماسة وتدفع العامة البسيطة الوعي المشحونة بالشعارات والأيديولوجيا المسطحة، لتسود الشوارع، لكن لا تحدث التغييرات على النسق الأصلي المستورد. لكون النسق الأصلي بُني على مغامرةٍ ظهرتْ بسبب كوارث الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة الروسية ومعاناة الجماهير بعد قتل الملايين، فيما الدول الوطنية الجديدة تنمو في ظروف مغايرة.

كانت سياساتُ الجبهاتِ الوطنية والتراكم الديمقراطي الطويل الأمد ونشر التحديث، وتطوير أحوال الجمهور ونقله من الأمية والخرافة والفقر هي المطلوبة في هذه المجتمعات المتخلفة التي هي بحاجة إلى تطورات أساسية قبل أن يُزج بها في تحولات عالمية من دون جذور، وهي أمورٌ سوف تواصلها الجماعاتُ الدينية معتمدةً هذه المرة ليس على نموذج مستقبلي من الفضاء بل على نموذجٍ مؤدلج متخيل محافظ من الماضي البعيد، لكن هدم الأسس الموضوعية للتطور الديمقراطي الأولي ساعد هذه القوى الدينية على الصعود متوهمةً أنها هي التي حققت ذلك الخرابَ الاجتماعي السابق الذي تؤدلجه باعتباره انتصارا على قوى الكفر والتغريب.

في كلا الجانبين يغيبُ التأسيسُ الموضوعي لتطور البلدان العربية والإسلامية، التعاوني التحالفي الاختلافي لتصعيد قوى النهضة، والتقدم، وفي حين وجد الديمقراطيون والماركسيون أنفسهم بلا جمهور يظن الدينيون أنهم حققوا جمهوراً، وهو ليس بجمهور تحولٍ فهو ذات الجمهور السابق ولكن اختلفت أصباغُهُ الخارجية ولكن المضمون الشمولي المحافظ الذكوري الحماسي الشعاري المذهبي الغائر هو نفسه وأن كان الأخير قد برز بحدة.

العودةُ إلى مهمات التوحيد والنهضة والتنوير والإصلاحات الجزئية المتصاعدة والعقلانية مهمة لتجنب انهيار مرحلة سابقة وانهيار مرحلة جديدة متجمعتين على رؤوس الناس. ولابد من تعاون كل التيارات الحديثة الماركسية والإسلامية والقومية لكي لا نكررَ أخطاءَ الماضي.

AbdullaKalifaboflasa@yahoo.com

رجل المواقف الأمير نايف

بقلم:

الشيخ د. عبدالله المقابي

التاريخ لا يخلد المواقف السلبية، ولم نشهد في العالم من تاريخ الماضي إلا العبرة والموعظة، فالتاريخ وإن ذكر فالذكرى للعظة لا للعرض والطرح، في الوقت نفسه يضع التاريخ علامات هي وصمات عار لمن لا يحسن التصرف في الحياة.

التاريخ يصف الجميل وينصح الحاضر ليكون له مستقبل يتوارثه الناس بذكر الخير وحسن العمل، والتاريخ لا ينسى وصمة ذل لكنه لا يضع على صفحاته غير الإيجاب من دون السلب.

مخطئ كل الخطأ من يعتقد أن التاريخ يذكر المساوئ كما يتداول، فلو كانت مساوئ التاريخ التي يذكرها بعض المتشائمين في الحياة موجودة لما كان للتاريخ حقيقة في عصرنا هذا.

لنر التاريخ وما اختار لنا القرآن من حسن العبرة والكلام والعظة ودورها في الاتزان، لنر الجمل الجميلة المبدعة التي تصنع للأيام حلقات وصل مع الأعوام، فلو كان للتاريخ مزابل لم تقم القرون والأزمان.

تلك سنة الحياة فالحساب كتاب، والموعظة تبقى لأنها الثمرة المجنية وهي التاريخ، أما وصمات العار فتبقى زمنا وهي ليست من التاريخ، لأن التاريخ حضارة وقيمة باقية، والعار شر لا يذكر ولنا في التاريخ عبر ونظر بهما نتفكر ونتدبر ومنهما نحقق المزيد من العمل والعلم الصالح من كل البشر.

قد كتبت أقلام عن المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود تغمد الله روحه الجنة، وهي تستعرض تاريخه المشرف في خدمة المملكة العربية السعودية وما قدمه للمواطن السعودي بوجه خاص، وما قدمه للمواطن الخليجي بوجه عام، ولنا الشرف أن نُسطر شيئا من هذا البيان لروحه المغفورة.

الأمير الراحل تاريخ حافل بالعطاء بوزن يعجز عن وزنه الميزان، فالأمير الراحل إنسان توافرت فيه صفات العظماء، وقلت منه الأشباه والمثلاء، أمير حكم بعلمه وعظته وتاريخه المثمر بيد بيضاء أعطت من دون ان تقبض المقابل، حافظ على أمن المملكة العربية السعودية بسواعد نمت لتحفظ الحرمين بالحرية والديمقراطية، أمير له الفضل والفضل كله، امير دعا الناس إلى البر والتقوى والتخلق بأخلاق النبل والإسلام، أمير ما كان من امراء التعالي، كان رحمة الله عليه مثالا للتواضع والتعايش والتسالم، يسمع للقريب ويجيب البعيد، ذا نخوة وعزم وعزة.

رحمك الله يا نايف الخير، كنت مثالا يحتذى به، وبت نبراسا للخير في سلسلة رجالات وطنية شريفة قائمة على عمل الإحسان والإتيان به، كنت جسدا طاهرا يتواصل مع المواطنين بما يصلح حالهم بقضاء حوائجهم.

رحمك الله يا نايف الخير، وهي مأساة فقدك فأنت في جنة الخلد إن شاء الله، ويبقى عيالك من أبناء الغيارى والشرفاء في أنحاء الخليج العربي والعالم الإسلامي كافة يدعون لك بالرحمة والمغفرة، ويبقى مصابنا فيك هو الجلل، فنسأل الله أن يترحم عليك ويرحمك برحمته الواسعة.. إنه سميع مجيب.

تاريخ العظماء يشعل في حياتهم نورا يستضاء به، وفي مماتهم يشعل فخرا يعتز به، وهكذا التاريخ يحمل لنا من كان على هذه الهوية الإسلامية بالعمل لما يصلح الأمة جمعاء، بجمع الكلمة ونبذ الفرقة والتخلف والتخندق، هو التاريخ الباقي فحسب.

وإننا نبتهل إلى الله العزيز الحكيم مقدمين أجل التعازي وأحرها لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أطال الله في عمره ومد له في الصحة والعافية، ولمقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، ولمقام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، وإلى مقام الشعب السعودي كافة، وإلى مقام الشعب البحريني كافة، وإلى مقام الشعب الخليجي والعربي والإسلامي كافة، سائلين المولى عز وجل أن يتغمد روحه في أعلى عليين.

من باب رد الجميل ألا ينسى الشعب وقفاته المشرفة مع مملكة البحرين، فهو أسد الكتائب وقائدها، حامي حمى الخليج العربي، وقائد جيوشه، الذي ترتعد منه فرائص الأعداء، وتتقلب له قلوب النكراء.

ما وجدناه من بعض الأعداء من مظاهر خلت من الإنسانية والخلق الإسلامي مرفوض، ونحن نشجب ونستنكر من اعتدى على مقام الأمراء، وليس بعيدا عن أهل الجهل والظلم أن يرددوا كلمة الباطل في ألسنتهم كما هي محشوة في عقولهم.

ونقول للشعب السعودي: إن شعب البحرين معكم يواسيكم، ويحزن لحزنكم ويفرح لفرحكم، وما خلا من غير هذا فهو لا يمثل الشعب الأصيل المتكاتف الواعي، ومع قيادتنا الملكية العربية الخليفية فإننا نوجه الخطاب لكل جاحد: ما هكذا الظن بكم، ولكن نرددها رسالة لكم: راجعوا أنفسكم، فالفرص تتقلص لمرحلة اصلاح ذواتكم.

ونحن مع قيادتنا يدا بيد نمدهم بالسلم والحلم، يدا بيد لبناء البحرين حاضرها ومستقبلها، ممثلين التاريخ الأصيل بالعمل على ضمان العهد الزاهر.

واليوم من وقف بمظاهر تسيء إلى الوطن، غدا سيقف في وجه أبناء الوطن، ولا عزاء لمن خالف العرف والعهد والحكم الخليفي العربي، وهي نصيحة لكم: أن ارجعوا واتقوا الله، فإن التقوى نجاتكم.

رحمك الله يا نايف الخير.

حمى الله مملكتنا وسدد خطى قيادتنا.